الشاب «أحمد» غرَّبته البطالة وقذفته مأساة الترحيل

أحمد شاب يمني قادته أقدار البطالة وأوضاع البلد الصعبة اقتصادياً وسياسياً إلى الاغتراب في الشقيقة الكبرى لليمن المملكة العربية السعودية وحل به ترحاله إلى منطقة حدودية هي «فيفا» قرب الحدود اليمنية حتى انها هي الوحيدة التي سمح لها بالابقاء على زراعة شجرة «القات» وتعاطيه مما جعلها تكتسب مزايا وصفات المناطق اليمنية المحاددة، أمضى أحمد الذي التقيته بعد عودته إلى أرض الوطن هارباً مطلع الأسبوع الماضي في هذه البلده حوالي 8 أشهر يعمل في أحد المحلات التجارية المملوكة لأحد المغتربين اليمنيين واسمه «عادل» في الأصل، لكن كل الأوراق والوثائق الثبوتية الشكلية والاجرائية ترجع إلى مواطن سعودي يعرف بمصطلح الكفيل وهنا الكارثة..

محمد سيف القراري

يقول أحمد: المحل وكل ما فيه والذي كان طوال 12 عاماً خاصاً بالمغترب عادل تحول في لحظة إلى ملكية المواطن السعودي الذي بدوره أسدى للمغترب اليمني جميلاً بأن نصحه بسرعة مغادرة الأراضي السعودية لكي لا يقع في يد سلطات الأمن ويكون مصيره السجن لأن إقامته غير متوافقة مع الإجراءات التي طبقتها سلطات المملكة مؤخراً، وشدد المواطن السعودي عليه بأن يغادر قبل صباح اليوم الثاني فما كان عليه إلا قرار الرحيل وعن طريق التهريب وسيراً على الأقدام مخلفاً وراءه محلاً تجارياً يحتوي على مجمل تحويشة عمره وسنوات اغترابه وقرر الرحيل ومعه عامله أحمد و7 آخرون كانوا يعملون في نفس المنطقة تاركاً ما يزيد على 100 ألف ريال سعودي كل رأس ماله في المحل.

معاناة متواصلة

هكذا أصبحنا أنا ومن كنت أعمل لديه مشردين، يقول أحمد: نلوذ بالفرار في ساعات الفجر الأولى متجهين صوب الحدود اليمنية سيراً على الأقدام ولمدة 18 ساعة متواصلة ظل الخوف والرعب وشبح الموت هو ما يرافقنا إلى جانب آلاف المغتربين اليمنيين الذين كان مصيرهم نفس مصيرنا، قابلناهم في أماكن مختلفة في الطريق ثم يصمت «أحمد» فجأة أثناء حديثه لي بعد عودته إلى صنعاء مطلع الأسبوع الماضي وتبدو عليه مظاهر الضنك، أشعث، أغبر، قدماه متورمتان من كثرة السير، يواصل حديثه وهو ينظر إلى قدميه: والله انه تمزق علي حذاءان وأنا أجوب صحارى وجبالاً ووديانا في الظلام وفي عز الظهيرة ولم أصدق بأننا سنصل إلى اليمن بعد رحلة تهريب موحشة، نجوت من الموت بإعجوبة لأن حرس الحدود المدججين بالأسلحة يباشرون إطلاق النار بمجرد ما تقع أعينهم على كائن متحرك، حيث فجأة سمعت أصواتهم وهم ينادون «قف مكانك» مطلقين بعض الشتائم وأعيرة نارية فما كان أمامي ومن معي إلا أن نطلق العنان لأقدامنا في متعرجات شديدة الانحدار بأحد الجبال الحدودية ولم التفت إلا بعدما تجاوزت الوادي بين الأشجار والصخور وبعد أن تجاوزنا الخطر توقفنا لنتفقد أصحابنا فلم نجد «عادل» فقلت في نفسي يا الله يبدو أن الرجل فقد دكانه والآن فقد حياته وخيم الحزن علينا ودعوت الله بأن ينجيه ويحفظ حياته، ويضيف أحمد: ولم يكن أمامنا خيار آخر غير مواصلة السير إلى الأمام، فواصلنا السير إلى أن وصلنا جبال «رازح» في محافظة صعدة وتنفسنا الصعداء وحمدنا الله على السلامة ناسين كل ما لقيناه من أهوال.

نقاط تفتيش

ويروي أحمد أنه وزملاؤه واصلوا السير في الأراضي اليمنية بواسطة سيارة ولكن واجهتهم نقاط التفتيش في الأراضي اليمنية، بعضها تابعة للحوثيين وأخرى للسلفيين وبعضها للقبائل وأضاف قائلا: نادراً ما كنا نجد نقطة تفتيش تابعة للدولة وخلال المرور امطرونا بأسئلة من انتم؟ ومن أين اتيتم؟ وإلى اين تتجهون؟ وهكذا في كل نقطة تفتيش وقلنا في انفسنا هل هذا هو اليمن الذي هربنا إليه نطلب الأمن والامان؟، الله يستر وبعد ثلاثة أيام ولياليها وبحمد من الله وصلنا صنعاء يوم الاثنين 18 نوفمبر الجاري وكأننا ولدنا من جديد.

وبذلك يكون أحمد البالغ من العمر «28 عاماً» وخريج معهد الحوبان التقني والحاصل على شهادة في مجال الهندسة الهيدروليك والميكانيك عام 2009م وملفه في أدراج وزارة الخدمة المدنية بانتظار الفرصة قد انضم مع عشرات الآلاف المرحلين والهاربين قسراً إلى قائمة المنكوبين، والذين تتوقع الأمم المتحدة بأن يصل عددهم في النهاية إلى 400 ألف مرحل الأمر الذي سيخلف آثاراً وتداعيات كارثية اقتصادية واجتماعية وسياسية، قدّرها مسؤولون وخبراء اقتصاد بأن فاتورتها ستصل إلى نحو 5 مليارات دولار ما يضاعف أزمات ومشاكل البلاد التي تعاني اصلا اشكال الازمات المستدامة والمعقّدة والتي لا يوجد في الافق أي بصيص أمل رغم كثرة الضجيج والصراخ في مؤتمر الحوار الوطني ومعلبات الوعود بالمساعدة وتقديم الدعم والعون من قبل رعاة المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة.

قارعة البطالة

يلخص أحمد مرارة حظه وحظ أمثاله بقوله: درسنا وتخرجنا فواجهتنا البطالة والأزمات المستفحلة بالبلد، قررنا الهجرة والاغتراب فقابلتنا الإجراءات التعسفية من قبل من ندعوهم بالاشقاء، والسؤال المزعج الآن إلى أين يذهب أحمد وهؤلاء المنكوبون الذين قذفت بهم الإجراءات السعودية التعسفية إلى قارعة الفقر والكوارث والنكبات رغم أن المغتربين اليمنيين ساهموا في التشييد والبناء بعرقهم وسواعدهم وخبراتهم وأموالهم منذ بداية انطلاق حركة العمران والنهوض في دول الجوار الخليجي ومنذ ما قبل الطفرة النفطية، وفي المقابل وكرد للجميل قامت السلطات في هذه الدول بين حين وآخر باستحداث إجراءات تضييق الخناق على المغترب اليمني وكانت أولى تلك الإجراءات ما حصل مطلع تسعينيات القرن الماضي حيث دفعوا ثمن أزمة حرب الخليج حينها حيث رحّل أكثر من مليون مغترب لا تزال آثار وتداعيات عودتهم قائمة حتى اللحظة، لتأتي اليوم هذه الإجراءات الاشد قسوة وتضييقا ولا أحد يعلم ما يخبئ لنا اشقاؤنا وجيراننا من إجراءات لن تكون أقل كارثية مما يحصل اليوم مأساة أحمد وعادل ومئات الآلاف ممن قذف بهم حظهم العاثر، الذين اضطروا للاغتراب ليعودوا مرحلين، ليواجهوا واقعاً أكثر صعوبة.

يرجع ذلك إلى ما تعيشه اليمن من مستنقع أزمات كل واحدة تلد الأخرى ولا يوجد بصيص أمل بقرب انتهائها لأن كل مراكز قوى الصراع والنفوذ والأزمات لا تزال بيدها كل أوراق التعقيد التي تصر على الامساك واللعب بها لخلق المزيد والمزيد من المشاكل والأزمات ولا يهمها سوى كم ستربح لتضاعف نفوذها وأرصدتها وقدرتها على التأثير السلبي في مجريات الأحداث وترحيلها من عقد إلى آخر ومن ثورة إلى أخرى وليذهب الوطن والمواطن إلى الجحيم.

في واقع ووضع كهذا يبقى حال المواطن والمغترب المرحل ومن في طريقه إلى الترحيل يقول للحكومة: وماذا سيفعل لنا قسطك الذي استقطعته من موظف هو الآخر أكثر تعاسة وشَقاء، أما الصندوق المزمع إنشاؤه فمصيره نفس مصير الصناديق التي أنشأت من قبل وما أكثرها.

واختتم بعبارة قالها لي خالد غالب أحد أقربائي المغتربين في المملكة بداية الحديث عن إجراءات تعتزم تنفيذها ضد المغتربين: «لا نريد من حكومتنا والإعلام كثرة الضجيج حول مأساتنا، بل نريد منهم أن يقيموا لنا دولة قادرة قوية وآمنة ومستقرة نجدها عندما نرجع إليها» وهو مطلب أحمد وعادل وجميع أبناء الوطن.

رأي اقتصادي

أهمية التأمين الصحي

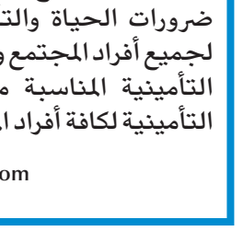

د.أحمد إسماعيل البواب

ليس بخاف على العاملين بقطاعي التأمين والمؤسسات المالية والمصرفية في بلادنا أن التطورات الحاصلة في القطاع الاقتصادي اليمني انعكس كفرص جديدة لشركات التأمين والمؤسسات المالية والمصرفية، فالرعاية الطبية التي كانت بالأمس واحدة من أهم المهام التي كانت تقوم بها المستشفيات والمصحات الحكومية بدأت تتحول تدريجياً للقطاع الخاص وأصبحت شركات التأمين والمصارف تقوم بالتأمين على مثل هذه الخدمة ومن المتوقع أن يتضاعف أعداد المؤمنين والأقساط التأمينية بعد أن يتم العمل بالزامية الحصول على هذه الخدمة التأمينية الصحية وعادة في أي بلد من البلدان ترجع مسؤولية تنظيم نشاط التأمين إلى وزارة الصناعة والتجارة التي تقوم بوضع الأطر الرئيسية لضوابط قطاع التأمين ومنها الأسعار أو التعريفة المفروضة على التأمينات ومما لا شك فيه أن السوق اليمنية تعتبر من الأسواق الصغيرة وأن معدل إنفاق الفرد على التأمين ضئيل جداً مقارنة مع دول الجوار وأن عنصر الجذب الرئيسي لأي سوق تأمينية تعتمد وإلى حد كبير على حجم السوق وعدد المؤمنين ونتائجها وما يمكن أن توفره للشركات العاملة المحلية ومنها الأجنبية، كما أن التمازج والتداخل ما بين الخدمة المقدمة من قبل المصارف إلى زبائنها وتلك المقدمة من قبل الشركات والمؤسسات التأمينية لعملائها والمتعاملين في هاتين الصناعتين هي جزء من القطاع المالي الخدماتي أخذه صداه من السوق اليمنية حيث خُلقت التحالفات مع المصارف لتسويق المنتجات التأمينية الصحية والمسؤوليات مع المؤسسات والشركات التأمينية التي تتمتع بقاعدة مساهمين مشتركة.

ومما سبق يتضح أن التأمين على الحياة ضرورة من ضرورات الحياة والتأمين الصحي ضرورة لا بد منه لجميع أفراد المجتمع ولابد من الحصول على التغطيات التأمينية المناسبة من شركات التأمين والمؤسسات التأمينية لكافة أفراد المجتمع ولمصلحة الجميع.

Email Ahmed albawab @hot mail. com

تنفيذ مشروع لإنتاج العسل بمحافظتي الحديدة وشبوة بتكلفة مليوني دولار

صنعاء/ سبأ

أعلن وزير الزراعة والري المهندس فريد مجور عن بدء تنفيذ مشروع إنتاج العسل في محافظتي الحديدة وشبوة والذي يأتي ضمن مشروع تنمية الصادرات اليمنية وبدعم من منظمة التجارة العالمية لليمن بمبلغ مليوني دولار.

ويهدف المشروع الذي ينفذ بالاشتراك مع وزارة الصناعة والتجارة وبالتعاون مع المركز الدولي لفسيولوجيا وايكولوجيا الحشرات بنيروبي، إلى تحسين مستوى الدخل المعيشي للمنتجين في محافظتي الحديدة وشبوة.

وأوضح الوزير مجور لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن مشروع إنتاج العسل ينفذ من قبل هيئة تطوير تهامة بمحافظة الحديدة ومكتب الزراعة والري بمحافظة شبوة .. منوهاً بأن المشروع يستهدف دعم 1800 نحال ونحالة في كل محافظة من خلال منح 5 خلايا نحل مع الطوائف لكل نحال ونحالة وأدوات إنتاجية تتعلق بتحسين الجودة والمخرجات العسلية بشكل علمي ووفق أحدث نظم ومعايير الجودة المعمول بها في هذا الشأن.

ولفت إلى أن المشروع يتضمن أيضاً تنفيذ إنشاء مختبر للتحكم بجودة العسل، بالإضافة إلى معمل كامل في الحديدة وشبوة لعملية فرز كميات الإنتاج من أجل تعزيز إنتاجية العسل فيهما، حيث سيتم تدريب النحالين المستفيدين وسيتم تصنيع الخلايا وتسليمها لهم فترة لاتزيد عن ثلاثة أشهر.

ونوه بأهمية المشروع في تعزيز وتطوير إنتاجية العسل في محافظتي شبوة والحديدة باعتباره أحد أهم المحاصيل الإستراتيجية التي ستساعد على تحسين الدخل المزارعين النحالين خاصة في تلك المناطق التي تتركز فيها تربية النحل.

ويعمل المشروع الذي يستمر لمدة عام على تشكيل مجاميع من النحالين وتزويدهم بخدمات تتعلق بزيادة الإنتاج وممارسة الجودة في عملية إنتاج واستخراج العسل، وكذا التدريب على الطرق السليمة في حفظه وتخزينه وبما يمكنه من المنافسة في السوق الخارجي عند التصدير.

ووفقا لتقرير إنتاجية العسل وتطوير تربية النحل في محافظتي حضرموت والمهرة، فإن وزارة الزراعة قامت بتوفير 11 ألفا و400 خلية نحل وتوزيعها على النحالين في المحافظتين خلال العام الجاري، وذلك في إطار مشروع دعم إنتاجية العسل لمساعدة المتضررين من سيول عام 2010م في محافظتي حضرموت والمهرة والذي ينفذه المركز العربي لتنمية المناطق القاحلة بتمويل من البنك الإسلامي الدولي.

وتركز مشاريع وأنشطة الزراعة في هذا الجانب والمدعومة من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) والجهات المانحة على مساعدة النحالين ورفع إنتاجهم من العسل، ويوجد في جامعة حضرموت مركزاً لدعم النحل من خلال إجراء البحوث والدراسات الخاصة بالنحل ومعالجة المشاكل التي تواجه النحالين.

ووفقا لبيانات الإحصاء الزراعي فإن إنتاجية محافظة شبوة من العسل بلغت 350 ألفا و316 كيلوجراما خلال العام الماضي 2012م فيما بلغت إنتاجية محافظة الحديدة من هذا المحصول 311 ألفا و592 كيلوجراما خلال نفس العام.

مديونية اليمن الخارجية تشهد ارتفاعا طفيفا في سبتمبر بنحو 34 مليون دولار

صنعاء/سبأ

سجلت مديونية اليمن الخارجية ارتفاعا طفيفا في سبتمبر المنصرم بنحو 34 مليون دولار ليصل الرصيد القائم الى سبعة مليارات و251 مليون دولار.

وبحسب بيانات للبنك اليمني المركزي اطلعت عليها (سبأ) فإن الجزء الأكبر من المديونية ما يزال لصالح مؤسسات التمويل الدولية بواقع ثلاثة مليارات و549 مليون دولار منها اكثر من ملياري دولار لهيئة التنمية الدولية و694 مليون دولار للصندوق العربي للإنماء و345 مليون دولار لصندوق النقد العربي.

وبحسب البيانات فإن رصيد المديونية المستحقة على اليمن لصالح الدول الاعضاء في نادي باريس بلغ مليارا و648 مليون دولار منها مليار و 154 مليون دولار مستحقة لروسيا الاتحادية، فيما يبلغ الرصيد المستحق للدول غير الأعضاء في نادي باريس مليارا و541 مليون دولار الجزء الاكبر منها لصالح الصندوق السعودي، في حين أورد التقرير مديونية قدرها 512 مليون دولار لجهات لم يسمها.

وتشمل المديونية المستحقة على اليمن، الرصيد القائم ، متضمنا متأخرات أقساط وفوائد مستحقة للجهات المقرضة.

أكثر من 200 مليون دولار إيرادات الصادرات السمكية حتى نهاية أكتوبر الماضي

صنعاء / سبأ

بلغت كمية الصادرات السمكية الوطنية حتى نهاية اكتوبر الماضي من العام الجاري نحو 91 ألف طن بقيمة بلغت 200مليون و138ألف دولار.

وأوضح وزير الثروة السمكية المهندس عوض السقطري لـ (سبأ) أن الصادرات السمكية توزعت على أسماك طازجة بنسبة 40 %و30 % مجمدة ،فيما توزعت ببقية النسبة على أسماك مجففة وزيت ومطحون الأسماك.

وأشار إلى أن الكمية التي تم تصديرها إلى أكثر من 44 دولة عربية وآسيوية وأفريقية وأوروبية حيث جاءت المملكة العربية السعودية في مقدمة الدول المستورة للأسماك اليمنية ثم مصر وفيتنام.

وقال الوزير السقطري " إن وزارة الثروة السمكية تسعى إلى تحسين قنوات تسويق الأسماك بدأ من المنتج بتطوير وسائل الاصطياد التقليدي وطرق حفظها ونقل وتداول المنتج للحفاظ على جودته وقيمته الغذائية والسوقية ".

ولفت إلى أن الوزارة عملت على وضع خطة للسياسية التسويقية ضمن الاستراتيجية الوطنية للقطاع السمكي تثملت في مكون سلسلة القيمة والذي سينفذ خلال الفترة القليلة القادمة من خلال مشروع الاستثمار السمكي من صندوق الفرص الاقتصادية بتكلفة 26 مليون دولار.

مؤكدا أن هناك مشاريع في مجال البنية التحتية سيتم تنفيذها في إطار الاستراتيجية الوطنية، وذلك على المدى القصير والمتوسط والتي ستساهم في تطوير قطاع التسويق السمكي بجميع مراحلة.

ونوه وزير الثروة السمكية بأن الوزارة حريصة على تذليل كافة الصعوبات التي تواجه المستورد للمنتج السمكي من أول نقاط البيع وحتى مراكز الإنزال السمكية وموانئ الاصطياد وكذا على توسيع قنوات التسويق المحلية وتطويرها لزيادة العرض وتوفير جميع المتطلبات لحفظ وعرض الأسماك بكميات تلبي احتياجات السوق المحلية واستقرار الأسعار.